

الطفل

إصدار خاص بمناسبة اليوم العالمي للطفل - نوفمبر 2025

سلامة الطفل
في العالم
السيبراني

حول مبادرة
حماية الطفل في
الفضاء السيبراني

قواعد ميمنا قالس تيقلا

مرتكزات حقوق الطفل
في الأنظمة الوطنية والمعايير الدولية



إصدار خاص بمناسبة اليوم العالمي للطفل

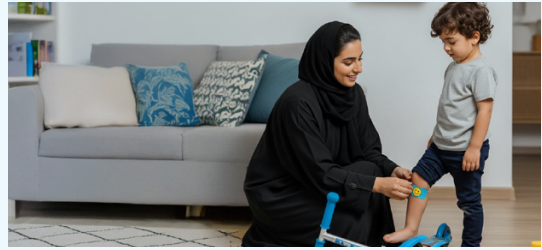


المحتوى



5

حماية وتعزيز حقوق الطفل



6

مفهوم حقوق الطفل في المملكة



10

المملكة تواصل التزامها بحماية
الطفولة وتمكينها للطفل



12

مبادرة ولي العهد لحماية الطفل
في الفضاء السيبراني



28

المسؤولية الأسرية والمجتمعية
لحماية الطفل



18

الطفل في أرقام



رئيس هيئة حقوق الإنسان
د. هلا بنت مزيد التويجري

“حماية وتعزيز حقوق الطفل”

يسعدنا في هيئة حقوق الإنسان أن نقدّم هذا الإصدار المتخصص، ضمن جهود الهيئة المستمرة في تعزيز حماية حقوق الطفل والارتقاء بوعي المجتمع تجاه احتياجاته وبيئته. ويأتي هذا العمل امتداداً لاهتمام المملكة الكبير بهذه الفئة الغالية، وما توليه من عناية واضحة انعكست في تطوير سياسات وإجراءات تستهدف حماية الطفل، ودعم دوره داخل الأسرة والمجتمع، وضمان تمتّعه بحقوقه الأساسية في بيئة آمنة ومحفّزة لنموه.

وقد شهدت المملكة خلال السنوات الماضية تقدّمًا نوعيًا في مجال حماية الطفل، عبر مبادرات وطنية عززت المسؤولية المشتركة تجاه الأطفال، وأسهمت في رفع الوعي المجتمعي، وتوفير الخدمات التي تكفل سلامتهم، وتحدّ من المخاطر التي قد تؤثر على صحتهم أو استقرارهم النفسي والعاطفي.

ويهدف هذا الإصدار إلى تسليط الضوء على عدد من الموضوعات ذات الصلة بواقع الطفل اليوم، وإبراز ما تتطلبه من تعاون وتكامل بين الأسرة والمؤسسات التعليمية والجهات ذات العلاقة، بما يساهم في بناء بيئة أكثر دعمًا وأمانًا للأطفال.

وإذ نقدّم هذا العمل، نؤكد التزام الهيئة بمواصلة دورها في نشر ثقافة حقوق الطفل، وتعزيز الشراكات الوطنية التي تدعم حماية هذه الفئة وتمكينها، بوصفها مسؤولية مشتركة لبناء مستقبل أكثر ازدهارًا وأمانًا.

تعريف المصطلحات:



الإساءة النفسية:

تعرض الطفل لسوء التعامل الذي قد يسبب له أضراراً نفسية أو صحية.



الإساءة الجسدية:

تعرض الطفل لضرر أو إيذاء جسدي.



إيذاء الطفل:

كل شكل من أشكال الإساءة للطفل أو استغلاله أو التهديد بذلك.



الطفل:

كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره.



الاستغلال:

قيام أي شخص باستخدام الطفل في أعمال مشروعة أو غير مشروعة مستغلاً صغر سنه أو إعاقته أو عدم خبرته أو عدم إيقاع العقوبة عليه.



الإهمال:

عدم توفير حاجات الطفل الأساسية أو التقصير في ذلك وتشمل الحاجات الجسدية، والصحية، والعاطفية والنفسية، والتربوية، والتعليمية، والفكرية، والاجتماعية، والثقافية، والأمنية.



الحاجة الصحية للطفل:

كل ما يلزم لتوفير العناية الصحية للطفل ومن ذلك تحصينه بالأصمصال واللقاحات الوقائية، ووقايته من الأوبئة والأمراض والحوادث وضمان حصوله على العلاج المناسب.



الحاجة الجسدية للطفل:

كل ما يلزم للمحافظة على حياة الطفل وحماية نفسه وجسده وتوفير مأكله ومشربه وملبسه ومسكنه، ووقايته من الأمراض والحوادث وعلاجه.



الإساءة الجنسية:

تعرض الطفل لأي نوع من الاعتداء أو الأذى أو الاستغلال الجنسي.



الحاجة العاطفية:

كل ما يلزم لضمان إشباع حاجة الطفل العاطفية ومن ذلك بقاء الطفل في كنف أسرته الطبيعية أو توفير أسرة بديلة أو حاضنة، أو إلحاقه بمؤسسات الرعاية الاجتماعية أو ما في حكمها.





مفهوم حقوق الطفل في المملكة

يعملُ نظامُ حمايةِ الطفل في المملكة على توفير بيئة آمنة ومستقرة للأطفال عبر حمايتهم من كافة أشكال الإهمال والإيذاء والإساءة ، وتوفير الرعاية لهم. وتتضمن لائحة حماية حقوق الطفل مجموعة من الحقوق الأساسية التي تضمن حياة كريمة وأمنة للطفل كالحق في الحماية من جميع أشكال الاستغلال والعنف، والحق في الرعاية الصحية، والتعليم، والهوية وغيرها. وفي ذات الإطار فرض النظام عقوبات رادعة اتجاه أي شكل من أشكال الإساءة والإهمال والإيذاء يتعرض لها الطفل. كما عمل النظام على قيام التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة لمرصد حالات الإساءة والإهمال، وتهيئة مراكز الإيواء.

لقد كان لنظام حماية الطفل تأثيرٌ كبيرٌ على المجتمع السعودي ظهر في ازدياد الوعي المجتمعي، والتقليل الواضح لحالات الاساءة والإهمال بفضل الإجراءات الوقائية والرد، بالإضافة إلى دعم المتضررين عبر برامج إعادة التأهيل.



أهداف نظام حماية الطفل

التأكيدُ على ما قرره الشريعة الإسلامية والأنظمة والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها والتي تحفظ حقوق الطفل وتحميه من كل أشكال الإيذاء والإهمال.

حماية الطفل من كل أشكال الإيذاء والإهمال ومظاهرهما التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به (المنزل أو المدرسة أو الحي أو الأماكن العامة أو دور الرعاية والتربية أو الأسرية البديلة أو المؤسسات الحكومية والأهلية أو ما في حكمها) سواء وقع ذلك من شخص له ولاية على الطفل أو سلطة أو مسؤولية أو له به علاقة بأي شكل كان أو من غيره.

ضمانُ حقوق الطفل الذي تعرض للإيذاء والإهمال بتوفير الرعاية اللازمة له.

نشرُ الوعي بحقوق الطفل وتعريفه بها وبخاصة ما يرتبط بحمايته من الإيذاء والإهمال.

أبرز الصكوك الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان ذات العلاقة بالطفل التي صادقت عليها المملكة:

عهد حقوق الطفل في الإسلام بموجب المرسوم الملكي

رقم (م/54) وتاريخ 27 / 8 / 1427هـ، الموافق 20 / 9 / 2006م

اتفاقية حقوق الطفل بموجب المرسوم الملكي

رقم (م/7) وتاريخ 16 / 4 / 1416هـ، الموافق 12 / 9 / 1995م

البروتوكول الاختياري

لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك
الأطفال في النزاعات المسلحة، بموجب
المرسوم الملكي

رقم (م/39) وتاريخ 18 / 7 / 1431هـ، الموافق 30 / 6 / 2010م

البروتوكول الاختياري

لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء
الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية،
بموجب المرسوم الملكي

رقم (م/38) وتاريخ 18 / 7 / 1431هـ، الموافق 30 / 6 / 2010م

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

وبروتوكولها الاختياري انضمت إليهما المملكة بموجب المرسوم الملكي

وتاريخ 22 / 5 / 1429هـ، الموافق 27 / 5 / 2008م

رقم (م/28)

حقوق الطفل في المملكة



نصّت اتفاقية حقوق الطفل والتي تعد المملكة طرفاً فيها، على مصالح الطفل الفضلى وحقه في الحياة والبقاء والنمو (م 6)، وحقه في عدم التمييز (م 2)، وحقه في الاستماع إليه (م 12).

وتؤكدُ المملكة على حقوق الطفل من خلال سن وتطبيق عدة قوانين وإجراءات، وتحظى تلك الحقوق باهتمام ورعاية من قبل قيادتها الرشيدة والمجتمع. وتتضمن حقوق الطفل:



الحق في الحماية

تم إصدارُ نظام حماية الطفل في المملكة لضمان حقوق الطفل، وتحديد مسؤوليات الجهات المعنية، وتوفير آليات لتلقي الشكاوى وحماية الأطفال من أي نوع من الإساءة. فضلاً عن التزام المملكة بالاتفاقيات الدولية التي تعزز حماية حقوق الأطفال وتحقيق مصالحهم الفضلى.



الحق في الرعاية الصحية

توفّر المملكة منظومة صحية متكاملة لحماية صحة الأطفال بما يشمل التطعيمات المجانية ورعاية الأم والطفل والكشف المبكر عن الأمراض والعلاج المجاني في المستشفيات الحكومية بالإضافة إلى برامج توعية لصحة الأطفال وسلامتهم الغذائية والنفسية.



الحق في التعليم

التعليم حقٌ أساسي للطفل في المملكة حيث توفر الدولة نظاماً تعليمياً مجانياً وملزماً من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الثانوية وتعمل على تنمية القدرات العلمية والعملية وتشجيع التعليم الفني والمهني كما تيسر برامج لتعليم الأطفال ذوي الإعاقة لضمان دمجهم في المجتمع بشكلٍ فعال.



دور المؤسسات والمجتمع

تلعبُ المؤسسات الحكومية والخاصة، إلى جانب الأسرة والمجتمع المدني، دوراً رئيسياً في حماية حقوق الطفل، من خلال إعداد البرامج التوعيفية والتوعوية، وتنظيم الحملات والتوعية بحقوق الأطفال، بالإضافة إلى توفير بيئة داعمة لهم كي ينمو بشكلٍ صحي ومتوازن. وتسعى المملكة لتعزيز هذه الحقوق بشكل مستمر من خلال التشريعات، لضمان حياة آمنة ومستقرة ومستقبل واعد.



حق الحماية من الاستغلال والعنف

تضخُ المملكة قوانين صارمة ضد استغلال الأطفال في العمل أو الاتجار بهم أو إكراههم على المشاركة في أنشطة قد تضر بصحتهم النفسية والجسدية وهناك وحدات متخصصة لمكافحة هذه الجرائم وتوفير الدعم النفسي والقانوني للضحايا.



الحق في النمو والتطوير

تمكينُ الأطفال من التعبير عن آرائهم والاستفادة من أوقات الفراغ من خلال ممارسة اللعب والفنون. وهناك أنشطة وبرامج متنوعة تهدف لتعزيز قدراتهم الإبداعية والاجتماعية وتوفير بيئة محفزة لنموهم الصحيح.

المملكة تواصل التزامها بحماية الطفولة وتمكينها للطفل



تواصل المملكة جهودها المستمرة في حماية الطفولة وتمكينها، تأكيداً لالتزامها الدائم بحقوق الطفل وضمان تنشئته في بيئة آمنة ومستقرة، ويحظى الطفل في المملكة بمكانة مهمة ضمن السياسات الوطنية والأنظمة الاجتماعية والحقوقية، انطلاقاً مما نص عليه النظام الأساسي للحكم بأن الأسرة هي نواة المجتمع، وأن الدولة مسؤولة عن دعمها ورعاية جميع أفرادها.

إطار تشريعي متين

وقد أقرت المملكة نظام حماية الطفل ليكون الإطار التشريعي الذي يضمن حقوقه، ويضمن له حياة كريمة ورعاية متكاملة في مختلف الجوانب الصحية والتعليمية والاجتماعية حيث يهدف النظام إلى حماية الطفل من جميع أشكال الإساءة أو الإهمال أو الاستغلال، بما في ذلك الإيذاء الجسدي والنفسي، كما يحظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة عشرة أو تكليفهم بأعمال قد تعرض سلامتهم للخطر، وفي إطار حرصها على تعزيز حقوق الطفولة، انضمت المملكة إلى عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، من أبرزها اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الاختياريين المتعلقين ببيع الأطفال واستغلالهم في المواد الإباحية وفي النزاعات المسلحة.

ومن الإصلاحات المهمة جداً التي تتفق مع المعايير الدولية ذات الصلة بشكل عام، ومؤشر حقوق الطفل بشكل خاص KidsRights Index. حيث أجازت الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشرة من اللائحة التنفيذية لنظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية بأن يكون سن عضو الجمعية العمومية خمسة عشر عاماً.

مبادرة سمو ولي العهد لحماية الطفل في الفضاء السيبراني

تهدف المبادرة إلى حماية الأطفال من المخاطر السيبرانية عبر تطوير مهارات السلامة السيبرانية لديهم ووضع أطر استجابة عالمية. كما تستهدف الوصول إلى أكثر من 150 مليون طفل وتطوير مهارات السلامة لأكثر من 16 مليون مستفيد في أكثر من 50 دولة. كما يسعى المؤشر لقياس التقدم في هذا المجال، وتعزيز الوعي لدى صناعات القرار.



الدور التوعوي للهيئة

وتؤدي هيئة حقوق الإنسان دوراً محورياً في متابعة تنفيذ الأنظمة والتوعية بها، إضافة إلى رصد الانتهاكات واستقبال البلاغات، بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات العلاقة لضمان وصول الحماية لكل طفل داخل المملكة. وبالتزامن مع اليوم العالمي للطفل تحتفي الهيئة بهذا الحدث عبر الفعاليات التوعوية في مقرها الرئيس أو الفروع في مناطق المملكة كافة، ولتأكيد أن حماية حقوق الطفل مسؤولية مشتركة بين الأسرة والمجتمع، مع التركيز على رفع الوعي بمخاطر البيئة الرقمية.



رؤية ترعى الطفولة

وتأتي هذه الجهود في إطار رؤية المملكة 2030 التي تستهدف بناء مجتمع حيوي مزدهر لجميع أفرادها، وفي مقدمتهم الطفل الذي يمثل نواة المستقبل حيث تسعى الجهات المعنية من خلال هذه الرؤية إلى تطوير منظومة الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق التوعية بحسبان أن مصلحة الطفل الفضلى هي الاعتبار الأساسي في جميع الإجراءات، بما يضمن توفير بيئة داعمة تمكّن الأطفال من النمو في كنف الأمان والرعاية والفرص المتكافئة والحصول على حقوقه في الحياة والهوية والتعليم والصحة والغذاء والحماية والمساواة.



درع الحماية في الفضاء السيبراني

نادية بنت فهد السيف

مستشارة في الطفولة وأكاديمية

يشهد العالم المعاصر انفجاراً رقمياً غير مسبوق جعل من الفضاء السيبراني جزءاً لا يتجزأ من حياة الإنسان اليومية، ولا سيما حياة الأطفال الذين أصبحوا مستخدمين نشطين للتقنية منذ سنواتهم الأولى. هذا الانغماس المبكر في البيئة الرقمية يستدعي تنمية "الوعي الرقمي" كمهارة أساسية لحماية الطفل نفسياً، اجتماعياً، وأخلاقياً.

لقد أصبحت التقنية الرقمية اليوم نافذةً أساسيةً يتعرف من خلالها الطفل على العالم، لكنها في الوقت ذاته بوابة مفتوحة على تحديات ومخاطر متعددة. فبينما تتيح المنصات الرقمية فرصاً للتعليم والإبداع والتواصل، قد تشكل أيضاً مصدرًا للاضطراب النفسي والاجتماعي نتيجة سوء الاستخدام أو غياب الوعي الرقمي. من هنا تبرز أهمية إعداد الطفل ليكون مستخدماً رقمياً مسؤولاً، يمتلك القيم والمعرفة التي تؤهله للتفاعل الآمن والإيجابي في الفضاء السيبراني.

الوعي الرقمي

يُعرف الوعي الرقمي بأنه قدرة الفرد على استخدام التقنيات الرقمية بوعي نقدي وأخلاقي، مع فهم لطبيعة المعلومات وكيفية الوصول إليها وتقييمها واستخدامها بأمان. لا يقتصر الوعي الرقمي على المعرفة التقنية، بل يمتد ليشمل مهارات التفكير النقدي، والتمييز بين المصادر الموثوقة والمضللة، والالتزام بأداب التواصل الرقمي وتُعد الأخلاقيات الرقمية محوراً أساسياً في بناء وعي الطفل مثل:

الالتزام بالمواقع الآمنة
والمناسبة للفئة العمرية.

تجنب نشر الشائعات أو
المعلومات غير الموثوقة.

احترام خصوصية الآخرين
وبياناتهم.

بيئة تربية آمنة

إن إدماج هذه القيم في التربية الرقمية يحول الفضاء السيبراني إلى بيئة تربية آمنة، ويحد من ظواهر التنمر الإلكتروني وسوء استخدام التقنية. كما أن هذه البيئة الآمنة لا تعني السماح للطفل بالوصول للإدمان الرقمي الذي صنف أنه اضطراب ناتج عن الاستخدام القهري للإنترنت أو الألعاب الإلكترونية أو وسائل التواصل الاجتماعي. بسبب غياب الرقابة الوالدية، والإهمال العاطفي، والمشكلات الأسرية التي تدفع الطفل للهروب إلى العالم الافتراضي. ومن آثارها:

نفسياً: القلق، التوتر، العزلة
اجتماعياً: ضعف النظرة، اضطرابات
جسدياً: الصداع، ضعف النظر، اضطرابات
النوم، الخمول البدني.
الاجتماعية، التقلبات المزاجية.
الاجتماعية، العدوانية، والانفتاح غير المنضبط على
ثقافات مغايرة.
اجتماعياً ومعرفياً: ضعف الهوية، تشتت

التدخل التربوي

هذه الآثار تستوجب تدخلاً تربوياً وأسريراً واعياً لحماية الطفل من الانزلاق في دوامة الاعتماد الرقمي المرضي. ويقع على عاتق المربين والمعلمين دورٌ محوري في توجيه الأطفال نحو الاستخدام الإيجابي للتقنية. ويشمل ذلك، أن يكون المربي قدوة رقمية في السلوك والاستخدام الواعي. كما أن وجود بدائل تحفز الأطفال على التفاعل في بيئة واقعية كالرياضة والعمل التطوعي و ممارسة هوايه تساعد على تنمية التوازن النفسي وتظهر هنا أهمية ممارسة الوالدية الرقمية في توجيه الطفل في تعامله مع العالم الافتراضي ومرافقته فيه. ومن أساليبها:

وضع قواعد واضحة ومشاركة للاستخدام
إيجاد بدائل واقعية ممتعة مثل القراءة
المنزلي للتقنية.
والأنشطة الفنية المتنوعة.

تحديد أوقات استخدام الأجهزة
الإلكترونية.

غرس الوعي بأهمية الخصوصية والحذر
من المحتالين الإلكترونيين.

مراقبة المحتوى وتصفحه برفقة
الأبناء.

من العزلة إلى البناء

بهذه الممارسات تتحول التقنية إلى وسيلة لبناء مهارات ومعارف، لا إلى مصدر خطر أو عزلة. إن الوعي الرقمي لم يعد ترفاً تربوياً، بل أصبح ضرورة وطنية وإنسانية لضمان نشأة جيل قادر على مواجهة تحديات الفضاء السيبراني بثقة ومسؤولية. فحماية الطفل رقمياً لا تتحقق بالمنع أو الخوف، بل بالتثقيف، والمصاحبة، وغرس القيم. وبهذا فإن الاستثمار في الوعي الرقمي هو استثمار في مستقبل آمن ومتوازن لأطفالنا ولمجتمعنا بأسره.



مبادرة سمو ولي العهد من أجل فضاء إلكتروني آمن وصديق للطفل

في إطار رفع المستوى العالمي لدى صناع القرار بمخاطر الفضاء السيبراني التي تهدد الأطفال، تبني صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء -حفظه الله- إطلاق مبادرة عالمية لحماية الطفل في العالم السيبراني والتي أعلن عنها في المنتدى الدولي للأمن السيبراني بمدينة الرياض خلال شهر فبراير 2020. حيث تعمل المبادرة على توفير أفضل الممارسات والسياسات والبرامج لحماية الأطفال في العالم السيبراني لمواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة التي تستهدف الأطفال أثناء استخدامهم لشبكة الإنترنت وتعريضهم لجرائم سيبرانية. وقد تضمنت المبادرة 5 ركائز تقوم على تضافر الجهود الدولية وتعزيز التعاون الدولي في مواجهة التهديدات والتحديات المتزايدة في الفضاء السيبراني لتوفير فضاء إلكتروني آمن وصديق للطفل.

مؤشر لحماية الطفل

وكانت مؤسسة المنتدى الدولي للأمن السيبراني، قد أعلنت ضمن أعمال المنتدى الدولي للأمن السيبراني 2024 والذي انعقد في الرياض، عن تطوير "مؤشر حماية الطفل في الفضاء السيبراني" ليكون أداة عالمية تمكن من قياس التقدم المحرز على صعيد بناء فضاء سيبراني أكثر أماناً للأطفال، بالإضافة إلى تزويد صناع القرار برؤى عملية تساهم في تعزيز حماية الطفل في الفضاء السيبراني. ويقوم المؤشر على منهجية قياس شمولية، إذ يركز على كافة الأبعاد ذات الصلة بحماية الطفل، ومنها المدارس، والأسر، والبنى التحتية التقنية، وشركات القطاع الخاص، وسياسات الدول تجاه حماية الطفل.

مستهدفات دولية طموحة

وتسعى مبادرة "حماية الطفل في الفضاء السيبراني" إلى تحقيق مستهدفات طموحة على المستوى الدولي من خلال الوصول إلى أكثر من 150 مليون طفل حول العالم، وتطوير مهارات السلامة السيبرانية لأكثر من 16 مليون مستفيد، ودعم تطبيق أطر عمل للاستجابة للتهديدات في هذا المجال التي يتعرض لها الأطفال في أكثر من 50 دولة حول العالم.

استراتيجية متكاملة

وكان المنتدى الدولي للأمن السيبراني، قد أنجز في وقت سابق دراسةً عالميةً أسهمت في تسليط الضوء على موضوع حماية الطفل في الفضاء السيبراني كموضوع دولي حيوي وملح، إذ مكّنت هذه الدراسة التي شارك بها أكثر من 40 ألف من 24 دولة في 6 مناطق حول العالم، لبناء فهم شامل للحاجات على المستوى الدولي، وتطوير إستراتيجية متكاملة انبثق عنها أطر وطنية ومبادئ توجيهية ومشاريع دولية عملت مؤسسة المنتدى الدولي للأمن السيبراني على تنفيذها مع عدد من الشركاء الدوليين.



أبرز مضامين المبادرة

وتتمحور المبادرة حول تطوير أفضل الممارسات والسياسات والبرامج لحماية الأطفال في العالم السيبراني، حيث تأتي هذه المبادرة لمواجهة التهديدات السيبرانية المتزايدة التي تستهدف الأطفال أثناء استخدامهم لشبكة الإنترنت وتعريضهم لجرائم سيبرانية متنوعة بعيداً عن أعين أسرهم، بما في ذلك استغلالهم وجعلهم ضحايا للانقياد وارتكاب الجرائم بحقهم، والتأثير الفكري على توجهاتهم ودفعهم لتبني ايدولوجيات متطرفة وإرهابية تشكل خطراً على الدول والمجتمعات. كما تشمل تلك الجرائم بحق الأطفال، التمرر السيبراني، وسرقة البيانات الشخصية، والاحتياز.



إشادات دولية بمبادرة سمو ولي العهد

وفيما تكتسب مبادرة "حماية الطفل في الفضاء السيبراني"، أهميةً كبيرةً في ظل التهديدات المتزايدة عالميًا، والجاهزية المحدودة للتعامل مع هذه القضية على مستوى الدول، جاء اعتماد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالإجماع في يوليو 2025م للقرار الذي تقدمت به المملكة بشأن حماية الأطفال في الفضاء السيبراني انطلاقًا من المبادرة العالمية لسمو ولي العهد -حفظه الله- لحماية الطفل في الفضاء السيبراني، ليجسد الأهداف الإستراتيجية للمبادرة، ويؤكد مساعي المملكة نحو بناء فضاء سيبراني أكثر أماناً للأطفال في جميع أنحاء العالم.

وقد حظيت المبادرة بردود أفعال إيجابية على المستوى الدولي و الإقليمي و المحلي وأبرزها كلمة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في رسالة مرئية لضيوف المنتدى الدولي للأمن السيبراني 2025م عن شكره للمملكة على تبني المبادرة العالمية لبناء القدرات الدولية في الفضاء السيبراني، منوهاً بما يتناوله المنتدى الدولي للأمن السيبراني من قضايا مثل حماية الطفل وتمكين المرأة.



أعلن عنها في المنتدى الدولي للأمن السيبراني بمدينة الرياض خلال شهر فبراير 2020.



أبرز المحظورات المتعلقة بحماية الطفل

وقد اتخذت المملكة العديد من التدابير الرامية الى حماية وتعزيز حقوق الطفل وفي سبيل ذلك أصدرت الأنظمة والتشريعات واللوائح والتي من أبرزها نظام حماية الطفل الصادر في نوفمبر 2014م وقد صدرت تبعا له اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل في ابريل 2015 متضمنة أحكام تفصيلية متعلقة بتنفيذ النظام.

حظر

تشغيله قبل بلوغه سن الخامسة عشرة.

حظر

تكليفه بأعمال قد تضر بسلامته أو بصحته البدنية أو النفسية.

حظر

استيراد وبيع ألعاب الطفل أو الحلوى المصنعة على هيئة سجائر أو أي أداة من أدوات التدخين.

حظر

استغلاله جنسياً، أو تعريضه لأشكال الاستغلال الجنسي، أو المتاجرة به في الإجرام أو التسول.

حظر

بيع التبغ ومشتقاته للطفل وغيره من المواد التي تضر بسلامته، وكذلك يحظر أن يستخدم في شرائها أو أماكن إنتاجها أو بيعها أو الدعاية لها.

حظر

استخدامه في الأعمال العسكرية أو النزاعات المسلحة.

حظر

القيام بأي تدخل أو إجراء طبي للجنين إلا لمصلحة أو ضرورة طبية.

حظر

عرض المشاهد التي تشجع الطفل على التدخين، ويحظر كذلك التدخين أثناء وجوده.

حظر

مشاركته في السباقات والنشاطات الرياضية أو الترفيهية التي تعرض سلامته أو صحته للخطر.

حظر

إنتاج ونشر وعرض وتداول وحياسة أي مصنف مطبوع أو مرئي أو مسموع موجه للطفل يخاطب غريزته أو يثيرها بما يزين له سلوكاً مخالفاً لأحكام الشريعة الإسلامية أو النظام العام أو الآداب العامة، أو يكون من شأنه تشجيعه على الانحراف السلوكي أو الفكري.



نظام حماية الطفل

تصحيح المفاهيم الخاطئة حول استخدام أبنائنا للأجهزة

- | | |
|---|---|
| ✓ الثقة لا تعني غياب الرقابة، فالمتابعة جزء من التربية، وهي دليل اهتمام لا شك. | ✗ نتركهم بدون رقابة لأننا واثقون فيهم. |
| ✓ من المهم الانتباه للإعلانات والمحتوى غير المناسب لأنها تؤثر في وعي الطفل وقيمه. | ✗ لا نحسب حساب للإعلانات والمحتوى الخادش. |
| ✓ وضع حدود زمنية ومكانية لاستخدام الأجهزة يعلم الطفل الانضباط ويحمي توازنه النفسي والجسدي. | ✗ يستخدم الجهاز بأي مدة وأي وقت بدون تحديد. |
| ✓ تحميل التطبيقات يجب أن يكون تحت إشراف الأهل، لحماية الأبناء من المحتوى غير الآمن. | ✗ يحملون ما يريدون بدون إشراف. |
| ✓ من المهم أن يشعر الأبناء أن الجهاز وسيلة، وأن التواصل الحقيقي أهم. | ✗ أعطيهم انطباعاً أن وجود الجهاز أو غيابه لا يهم. |
| ✓ يجب الالتزام الصارم بالوقت المحدد للاستخدام، فالتساهل مع الوقت يوجد عادة يصعب ضبطها لاحقاً. | ✗ "ساعة باليوم ما تضر"، ثم تمتد الساعات تدريجياً دون وعي. |
| ✓ يجب توجيه الطفل لاستخدام الجهاز في التعلم والبحث مع متابعة الأهل الدائمة. | ✗ الجهاز للمدرسة فقط، لكنه يتحول لاحقاً للترفيه المفرط. |

✓ نحن في زمن مؤثرات متعددة، لذا يجب غرس القيم والمبادئ بوعي مستمر لا يتوقف.

✓ اللعب المفرط بالأجهزة يؤثر على التركيز والنوم والصحة النفسية، والتوازن هو الحل.

✓ التوجيه حب واهتمام، يمنح الطفل الأمان ويعزز ثقته بنفسه.

✓ الأجهزة تكشف ما هو موجود أصلاً — المشاعر غير المعالجة، أو ضعف التواصل، أو خلل في الروتين اليومي.

✓ الحل في التوجيه والمتابعة وتعلم الاستخدام السليم، لا في المنع المطلق.

✓ حتى بدون إنترنت، الاستخدام المفرط للجهاز يؤثر على النمو والسلوك.

✗ أطفالنا يعيشون في زمن قنوات ثابتة.

✗ "اللعب لا يضُر".

✗ التوجيه يعني الشك أو السيطرة.

✗ الأجهزة سبب في تغير ابني.

✗ المنع الكامل هو الحل.

✗ أعطيهم الأجهزة طول اليوم طالما ما فيها إنترنت.

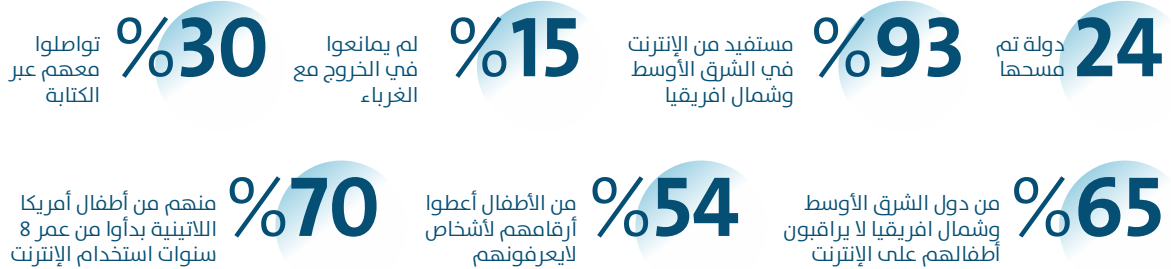


نادية بنت فهد السيف

مستشارة في الطفولة وأكاديمية

الطفل في أرقام

أوضح مسح للمنتدى الدولي للأمن السيبراني بالتعاون مع مجموعة بوسطن الاستشارية، تم إجراؤه على 24 دولة في ست مناطق جغرافية، ونشر في 2024، أن 93 % ممن يستخدمون الإنترنت حول العالم تتراوح أعمارهم ما بين ثمانية أعوام و17 عاماً، في إشارة لأنهم يعتبرون أطفالاً من الناحية القانونية، والأصعب أن 62 % من الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومعهم 70 % من أطفال أمريكا اللاتينية، يبدؤون استخدام الإنترنت في سن الثامنة، وهم أكثر عرضة للتهديدات السيبرانية مقارنة بغيرهم، والأطفال لا يدركون معنى حدود الخصوصية، وقد يرسلون صوراً شخصية على الإنترنت لمن لا يعرفون، أو يشاركونهم معلومات خاصة، أو تفاصيل متصلة بالجسد، ويتحولون بالتالي إلى ضحايا للاستغلال الرقمي بأشكاله.



انعدام المراقبة

و أوضح التقرير إن 65 % من الآباء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يراقبون سلوكيات أطفالهم على الإنترنت، وأن 54 % من أطفال العالم قاموا بإعطاء بياناتهم وأرقام التواصل الخاصة بهم لأشخاص لا يعرفونهم، و30 % تواصلوا مع هؤلاء عن طريق الكتابة، فيما لم يمانع 15 % من الخروج مع شخص لم يتعرفوا عليه إلا في الشبكة العنكبوتية، وما سبق يستحق وقفة عالمية جادة، ومتابعة من الوالدين لسلوكيات أطفالهم الرقمية، وعدم الإفراط في الثقة بهم، لأن نظرتهم للأمور ليست ناضجة، وتصرفاتهم قد تكون مندفعة.



أكثر من 10 ترليونات دولار خسائر الجرائم السيبرانية

وصلت خسائر الجرائم السيبرانية في العام الجاري إلى 10 ترليونات و500 مليار دولار، والمفارقة أن الدول الغنية تدفع 30 دولاراً على كل مواطن فيها لحمايته إلكترونياً، بينما لا يتجاوز إنفاق الدول النامية على مواطنيها دولاراً واحداً، كما أن هناك عجزاً عالمياً فيما يتعلق بالكفاءات في مجال الأمن السيبراني، يقدر بحوالي ثلاثة ملايين متخصص.



غياب أسري

وتشير بيانات منظمة مراقبة الإنترنت إلى أن 74 % من الأطفال الذين تعرضوا للتحرش والاعتداء نتيجة لسلوكياتهم الرقمية لا يبلغون أسرهم بها، تجنباً لردود أفعالهم السلبية. وقبل أشهر حذر خبراء سيبرانيون من تبادل صور ومعلومات الأطفال على الإنترنت، لأنها قد تستغل في سرقة هوياتهم وانتحال شخصياتهم في المستقبل القريب، ولاحظت دراسة نشرتها جامعة ساوثهامبتون البريطانية مؤخراً، أن صور أو مقاطع فيديو الأطفال الموجودة على الإنترنت تكون متاحة للسرقة والاحتيال بمجرد نشرها، وقد تستغل في التمرر عليهم وابتزازهم إلكترونياً.

سن الرشد الرقمي

وتعمل دول الاتحاد الأوروبي هذه الأيام، على إقرار تشريع يحدد سن الرشد رقمي، لاستخدام بعض المنصات والخدمات الرقمية، وتأمين أدوات رقابة أبوية أكثر صرامة، تمنع الإعلانات الموجهة من الوصول إلى القاصرين، لحمايةهم من المخاطر السيبرانية، في زمن سيطرة الخوارزميات الذكية، وتدخلها في ترتيب أولوياتهم، وقد لاحظوا في إحدى الدول وجود تطبيقات للذكاء الاصطناعي يمكنها أخذ صور أطفال عادية وواقعية من على مواقع التواصل الاجتماعي وتحويلها إلى تسجيلات فيها اعتداءات غير أخلاقية عليهم، وهم يطالبون حكومتها بإصدار تشريعات للتعامل معها.

*سلوكيات الأطفال الرقمية، د. بدر بن سعود، جريدة الرياض
الخميس 1 جمادى الأولى 1447هـ 23 أكتوبر 2025م



أقل من 18

حملة "هيئة حقوق الإنسان" من أجل طفولة خالية من العنف ومجتمع خالٍ من الأذى النفسي لأطفالنا

وتستهدف حملة هيئة حقوق الإنسان التي تترافق مع مناسبة اليوم العالمي للطفل في 20 نوفمبر من كل عام لفت الانتباه إلى حقوق الطفل لدى كافة شرائح المجتمع، وتسليط الضوء على ضرورة توفير بيئة آمنة وصحية للطفل، والتحذير من المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها، وتوجيه الآباء والمربين لحمايته وصون حقوقه في التعليم، والصحة والرعاية والحماية وغيرها في ظل وجود أسرة آمنة وتربية سليمة.

لطالما تضمن مؤشر (18+) في مختلف الوسائل والإعلانات مفهوم المنع والحظر لمن هم دون هذا العمر، إنه شعار يكتفي بالمنع فحسب. قامت هيئة حقوق الإنسان وفي إطار احتفالها باليوم العالمي لحقوق الطفل بتعديل الفكرة إلى (18-) وهو رمزٌ يتضمن رسائل للطفل، فهو لم يكتف بمنعه فقط، بل قال له تعال وتعرف على حقوقك الممنوحة من الدولة والمجتمع والبيت.





تعزيز المشاركة المجتمعية

كما تهدف الحملة إلى تشجيع المشاركة المجتمعية وتحفيز مختلف القطاعات لتخصيص يوم للأطفال مع أولياء الأمور لنشر الوعي عبر تحقيق تجربة فعّالة تمزج بين إشراك الطفل في المهارات، وتوجيه رسائل هادفة للأطفال وأولياء الأمور للتأكيد على أهمية حقوقهم وحمايتهم، وضمان حصولهم على التربية والمحتوى المناسب. إنها تجربة في تعزيز الوعي وتحسين جودة حياة الأطفال وبناء مستقبل واعد لهم، عبر تطوير مختلف المبادرات المتخصصة المعززة لجوانب التعريف والتثقيف والتوعية.

عمرٌ خالٍ من العنف

لا تريد هيئة حقوق الإنسان عبر حملتها السنوية أن تعرّف الأطفال بحقوقهم فحسب، بل إنها تسعى للوصول إلى عمرٍ خالٍ من العنف، ومجتمع خالٍ من الأذى النفسي، ومن التحرش، ومحتوى خالٍ من العبارات المسيئة.





إيذاء الطفل ليس تأديباً .. هناك نظامٌ يحميه



إدريس نور

التي تحطّ من كرامته الخ. وتشكل الإساءات الجسدية والنفسية والجنسية انتهاكاً خطيراً لبراءة الطفولة، كما أنها تشكّل عواقب كارثية على مستوى صحة الطفل الجسدية، وقدراته الإدراكية، وتطوره النفسي، ونموه السلوكي، ولهذا قرر النظام لكل من ارتكب فعلاً يشكّل جريمة من أفعال الإيذاء بالسجن سنتين وبغرامة لا تزيد على 100 ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين. وقد تصل العقوبة إلى 5 سنوات والغرامة إلى 500 ألف ريال إذا كان من وقع عليه الإيذاء من ذوي الإعاقة، أو وقع الفعل في مكان العمل والدراسة أو الرعاية أو العبادة أو جاء الإيذاء من مقدمي الخدمة، أو تم باستخدام الأسلحة.

أنظمة تمثل سياجاً للحماية

تولي المملكة غاية اهتمامها بالطفل ورعايته ولهذا وجهت جهودها لتوفير الأنظمة والتدابير التي تحمي حقوقه ومن بينها: نظام حماية الطفل، نظام الأحداث، نظام الحماية من الإيذاء، نظام مكافحة التحرش، نظام مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص، نظام مكافحة جرائم المعلوماتية الذي تُوج بمبادرة سمو ولي العهد لحماية الطفل في الفضاء السيبراني وهي مبادرة تعكس وعياً سعوديًّا عالميًّا بالتحديات الرقمية التي يواجهها الأطفال، إلى جانب العديد من التدابير واللوائح والسياسات والبرامج التي تهدف إلى حماية حقوق الطفل وتعزيزها.

ثمة أطفالٌ تقابلهم في يومك متعبين، أو جائعين، أو قليلي النظافة، أو يعانون من إصابات جسدية، أو اضطرابات نفسية، فيتبدى إلى ذهنك حجم الإهمال والإيذاء اللذين تعرضوا إليهما. الطفل بطبعه كائن هش يعتمد في نموه وتطوره الجسدي والنفسي على محيطه، وتتطلب هذه الهشاشة رعاية خاصة توفر له بيئة آمنة ومستقرة تحميه من كافة أشكال الإيذاء سواءً كان جسدياً أو نفسياً أو جنسياً أو عاطفياً، وضمان حصوله على حقوقه الأساسية. والواقع أن الإيذاء لا يعرف حدوداً للطبقة الاجتماعية أو للتعليم أو الثقافة. فقد يحدث في مختلف الأماكن والمؤسسات ومن مختلف الأشخاص. ويعدّ العنف ضد الأطفال شكلاً من أشكال انتهاك حقوق الإنسان، كما نصّت اتفاقية حقوق الطفل في المادة رقم 19. وتلتزم الأمم المتحدة بحماية الأطفال من خلال اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عام 1989، وهي معاهدة دولية تلزم الدول بحماية حقوق الأطفال في مجالات الصحة والتعليم والرعاية والحماية من الأذى.

تحولٌ نوعي وكمّي لخدمة الطفولة

وقد كفل النظام في المملكة الرعاية والحماية الشاملة لجميع الأفراد، وراعى بالأخص حقوق الطفل ومن بينها حمايته من كل أشكال الإيذاء والإهمال ومظاهريهما التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به. لقد سعت المملكة بروح إنسانية لإحداث التحول النوعي والكمي لخدمات الطفولة على كافة الأصعدة. حيث تضمن نظام حماية الطفل 14 بنداً لتعريف الإيذاء والإهمال، مثل إبقاء الطفل دون سند عائلي، أو استغلاله في التسول، وتعرضه لمشاهد مخلة، والتحرش به جنسياً، أو استخدام الكلمات



الأطفال وعالم التقنية لغة المستقبل تبدأ من أيديهم

عبدالمحسن العنزي

في عالم يتغير بسرعة مذهلة، أصبحت التقنية ليست مجرد أدوات نستخدمها، بل لغة جديدة يتحدث بها الجيل القادم. واليوم، لم تعد هذه اللغة حكراً على الكبار، بل أصبحت جزءاً من طفولة أبنائنا، من ألعابهم، وأفكارهم، وحتى أحلامهم.

توصيات لبناء جيل تقني مبدع

تمكين الأطفال ليكونوا مُتّاع تقنية لا مستخدمين: بتعليمهم البرمجة والذكاء الاصطناعي والروبوتات منذ المراحل المبكرة.

توفير بيئة تكتشف وتدعم المواهب التقنية: من خلال شراكة الأسرة والمدرسة والمجتمع في تقديم فرص التعلم والتجربة والمنافسة.

مهارات المستقبل تبدأ اليوم

التقنية تنمّي لدى الأطفال مهارات التفكير الإبداعي، والعمل الجماعي، وحل المشكلات. وهذه المهارات هي أساس كل مهنة في المستقبل، إن ما نزرعه اليوم من حب التقنية والمعرفة في عقول أطفالنا، سنحصده غداً علماء ومخترعين ورواداً في مجالات جديدة لم تُكتشف بعد.

من اللعب إلى التعلم

الألعاب الإلكترونية لم تعد مضيعة للوقت كما كان يُعتقد، بل تحولت إلى أدوات تعليمية قوية. من خلال اللعب، يتعلم الطفل التفكير المنطقي، والتحليل، واتخاذ القرار. وعندما نوجّه هذا الشغف نحو البرمجة والروبوتات، نصنع مبرمج المستقبل وهو يستمتع بما يفعل.

التقنية.. لغة الأطفال الجديدة

لم يعد الطفل يكتفي باستخدام الأجهزة أو التطبيقات، بل أصبح يسأل: كيف تعمل؟ وكيف يمكنني أن أصنع شيئاً مثلها؟

وهنا يبدأ التحول من "الاستهلاك" إلى "الإبداع".

لقد رأينا أطفالاً لا تتجاوز أعمارهم العشر سنوات يصممون روبوتات، وبرمجون تطبيقات بسيطة، بل ويمثلون المملكة في مسابقات عالمية. هذا ليس استثناءً، بل دليل على أن التقنية أصبحت اللغة الطبيعية لجيل اليوم.



الحماية القانونية للأطفال من التنمر الإلكتروني

د. دوللي أحمد

خبيرة في حقوق الطفل

واستخدام كلام مسيء له يحط من كرامته أو يؤدي إلى تحقيره، ويهدد سلامته وصحته الجسدية والنفسية.

مبادرة سمو ولي العهد لحماية الطفل في الفضاء السيبراني

وتستلزم مكافحة التنمر تضافر الجهود بالنسبة للجهات المعنية، وفي هذا الإطار تتولى مؤسسة المنتدى الدولي للأمن السيبراني التي تأسست بأمر ملكي في 2023م كمؤسسة مستقلة ذات بعد دولي الإشراف على تنفيذ مبادرتي سمو ولي العهد العالميتين في مجال حماية الطفل وتمكين المرأة في الفضاء السيبراني، وتعمل مبادرة سمو ولي العهد على تطوير ممارسات وسياسات وبرامج لحماية الأطفال في الفضاء السيبراني وتعزيز مواجهة الجرائم بحق الأطفال ومن بينها التنمر.

تحديات في الطريق

وعلى الرغم من التطورات التشريعية لا تزال الحماية الفعالة للأطفال في الإنترنت تشكل تحدياً كبيراً من بينها الطبيعة العابرة للحدود للإنترنت التي تعقد تطبيق القوانين الوطنية، كما أن الإخفاء النسبي للهوية على الإنترنت يجعل تحديد مرتكبي التنمر أمراً معقداً، إلى جانب أن الكم الهائل من المحتوى المنشور يومياً على المنصات يجعل الرصد الشامل أمراً مستحيلاً. وهو ما يؤكد أن التكيف المستمر للقانون مع التطورات التكنولوجية السريعة لا يزال مطلوباً، إلى جانب العمل على بناء قدرات المعنيين لاسيما في مجال إنفاذ القانون وخدمات دعم الضحايا، وتعزيز مساءلة المنصات فيما يتعلق بإدارة المحتوى، وتحسين أدوات الرقابة الأبوية،

أوجدت البيئة الرقمية فرصاً غير مسبقة للأطفال للتواصل والاطلاع على مصادر متنوعة للمعلومات، وعلى الرغم من هذه الفرص، فإن ثمة تحديات كثيرة تحيط بهذه البيئة، وتعرض خصوصية الأطفال للخطر من خلال جمع البيانات، وتقديم محتوى ينطوي على الاستغلال والإساءة. ويعد التنمر الإلكتروني انتهاكاً صارخاً لحقوق الطفل حيث تدشن البيئة الرقمية طرقاً جديدة لارتكاب العنف ضد الأطفال عن طريق تيسير الأوضاع التي يتعرض فيها الأطفال للعنف.

التنمر صوراً متعددة

ويعد التنمر الإلكتروني شكلاً من أشكال العنف المعنوي التي تنطوي على المضايقة، أو العنف، أو الإذلال من قبل البالغين أو الأطفال الآخرين ضد الضحية، وهي أفعال تضر كما أثبتت الدراسات بنمو الطفل على مختلف المستويات كالأذى النفسي طويل المدى، والعواقب المترتبة على الصحة العقلية. ويتخذ التنمر صوراً متعددة كالتأجيل عبر الرسائل المهيينة والاستهزاء والتهديد، أو التحرش من خلال نشر معلومات مهينة أو جارحة بشكل متكرر من خلال تعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي، أو التشهير بتشويه صورة الشخص وسمعته، أو الإقصاء لإبعاد الشخص عن مجموعته، أو انتحال هويته بهدف الإساءة لشخص آخر، أو الإفصاح للكشف عن معلومات الشخص السرية، أو نشر فيديوهات، أو الرسائل الجنسية دون موافقة الضحية. وقد أدى تزايد استخدام الأطفال للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إلى جعلهم عرضة لأشكال من العنف والإيذاء النفسي، ما يستدعي اتخاذ تدابير فورية لحمايتهم. وتكفل الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل إجراءات لحماية الطفل على الإنترنت في جميع الأماكن التي يصل فيها الأطفال إلى البيئة الرقمية.

الأنظمة الوطنية تكافح إيذاء الأطفال

تعززت الحماية القانونية للأطفال من مخاطر البيئة الرقمية في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، ويلعب نظام العدالة دوراً حاسماً في حماية الأطفال من التنمر حيث يحظر القانون السعودي كل ما يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه في جميع وسائل التعبير وفق ما جاء في المادة 39 من النظام الأساسي للحكم، ونص نظام حماية الطفل في المادة الأولى على أن الإيذاء هو كل شكل من أشكال الإساءة للطفل، أكانت الإساءة جسدية أم نفسية، كما نصت المادة الثالثة من النظام نفسه، على أن إيذاء للطفل يتضمن سوء معاملة الطفل،





إحصاءات عن تنمية الطفولة المبكرة ورفاهية الطفل للعام 2025

نسبة الأطفال من 36 – 59 شهراً الذين يمشون
في بيئة منزلية إيجابية ومحفزة للتعليم بلغت :

90%

نسبة الأطفال 24 - 59 شهراً الذين يسيرون على
المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة
والتعليم والرفاه النفسي والاجتماعي بلغ :

82.4%

نسبة الأطفال دون الخامسة الذين لديهم كتاب
أطفال واحد أو كتابين بلغ :

17.3%

الملتحقون ببرنامح تعليمي للطفولة المبكرة بلغ :

17.3%

نسبة الأطفال من 5 - 7 سنوات الذين يستخدمون
أجهزة التقنية الرقمية لمدة ساعة إلى ساعتين
كل يوم وبلغ :

35.1%

معدل المشاركة في التعليم المنظم قبل
سنة واحدة من عمر الالتحاق الرسمي
بالتعليم الابتدائي بلغ :

73%



قواعد السلوك لضمان العدالة والاتساق داخل المدارس

ريم عبد الله هلال المطيري

مشرف عموم في الإدارة العامة للتوجيه الطلابي

حيث تضمن الإصدار إشارات واضحة إلى نظام حماية الطفل بوصفه إطاراً قانونياً وتنظيمياً يحمي الطفل من جميع أشكال الإساءة أو الإهمال، سواءاً كان مصدر الخطر داخل الأسرة أم خارجه.

الالتزام بتنفيذ قواعد السلوك

وبوصفهم شركاء رئيسيين في حماية الطفل والوقاية من أي ممارسات ضارة، أكدت القواعد على أهمية إطلاع إدارة المدرسة ومنسوبيها على النظام والالتزام بتنفيذه، كما ألزمت الجهات التعليمية بالتبليغ الفوري عن أي حالة يُشتبه فيها بالإيذاء أو الإهمال عبر القنوات الرسمية التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، أو من خلال الرقم الموحد (1919) لضمان سرعة التدخل وحماية الطفل في الوقت المناسب.

في ظلّ التحولات المجتمعية المتسارعة التي يشهدها العالم، ظلت المملكة تؤكد أن الطفل هو محور الاهتمام الأول في مسيرة التنمية الوطنية، إذ يبدأ بناء الإنسان الحقيقي من حماية طفولته، وصون حقوقه. وانطلاقاً من هذا المبدأ الإنساني والوطني، أصدرت وزارة التعليم قواعد السلوك والمواظبة لطلبة التعليم العام (الإصدار الخامس)، لتكون مرجعاً تربوياً يساهم في تقويم السلوك السلبي، وتعزيز السلوك الإيجابي بين الطلبة، عبر إجراءات واضحة تضمن العدالة، والاتساق في التعامل مع الحالات داخل المدرسة، وتحقيق في جوهرها الهدف الأسمى المتمثل في بناء سلوك واع ومسؤول يعكس قيم الانضباط والاحترام والانتماء للوطن.

ويأتي هذا الإصدار تأكيداً على التزام المنظومة التعليمية برؤية المملكة 2030 التي تُعالي من شأن الإنسان وتنميته.



خط الدفاع الأول

وتؤكد وزارة التعليم بأن المدرسة والأسرة تمثلان خط الدفاع الأول في حماية الطفل من أي انتهاكات نفسية أو جسدية، وذلك من خلال تعزيز الوعي بحقوق الطفل، وتدريب العاملين في المدارس على رصد المؤشرات السلوكية التي قد تنذر بوجود خطر، والتعامل معها بأساليب تربوية وإنسانية تحفظ للطفل كرامته وأمانه النفسي من خلال أساليب الكشف المبكر، والتدخل الفاعل في حالات العنف أو الإهمال، تأكيداً على أن الوقاية تبدأ من المعرفة والوعي المهني.

السلوك الواعي بالأمن السيبراني

ومع اتساع نطاق الحياة الرقمية ودخول التقنية في جميع مجالات التعليم والتواصل، تؤكد وزارة التعليم على أهمية تعزيز السلوك الواعي والمسؤول في الفضاء السيبراني، بوصفه امتداداً طبيعياً لقواعد السلوك والمواظبة داخل المدرسة. والذي أصبح جزءاً من بيئة الطالب اليومية، مما يستدعي غرس قيم الاستخدام الآمن والأخلاقي للتقنية، واحترام الخصوصية، وتجنب التنمر الإلكتروني أو إساءة استخدام المنصات التعليمية.

تعزيز المواطنة الرقمية

إن بناء وعي رقمي واضح لدى الطلبة يساهم في تحقيق الأمن السيبراني الوطني، ويعزز من مفهوم المواطنة الرقمية التي تجمع بين المعرفة والمسؤولية والانضباط في العالمين الواقعي والافتراضي. حيث تعد كل خطوة تُتخذ لحماية الطفل استثماراً في مستقبل الوطن، وكل سلوك إيجابي يُزرع في نفوس الطلبة اليوم لبنة في بناء مجتمع أكثر، وعياً وعدلاً وإنسانية.

المسؤولية الأسرية والمجتمعية لحماية الطفل في الفضاء السيبراني



كما أن الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع، والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع أفرادها وبخاصة الأطفال، ينبغي أن تولي الحماية والمساعدة اللازمتين لتمكين من الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها داخل المجتمع.

الأطفال هم بهجة الحياة، ومن هنا تأتي أهمية موقعهم داخل الأسرة، يبدأ الطفل حياته ككائن معتمد تماماً على الآخرين في الرعاية والإرشاد، وتلعب الأسرة دورها كحاضنة توفر له احتياجاته الأساسية من الحماية ليكون عضواً فاعلاً في المجتمع. لقد جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن للطفولة الحق في رعاية ومساعدة خاصتين.

تحديات إلكترونية متصاعدة

إن أهمية العائلة في حياة الطفل تتجلى في كونها المصدر الأول للدعم والتوجيه، وتلعب الأسرة دورها في توفير الرعاية والحماية والأمان العاطفي، وزرع القيم الأخلاقية والاجتماعية، فضلاً عن توفير التواصل الفعال معه، وتشجيعه على التعبير عن مشاعره بحرية وثقة. ولذا فإن سعي الأسرة لتوفير متطلباته وحاجته إلى الأمان يمكن فهمه في سياق ما يمثله الطفل من قيمة عالية داخل الأسرة. وتجسد التحديات التقنية أحد مخاوف الأسر نحو أبنائها حيث أوضحت تقارير المعهد الدولي للسلامة الرقمية للأطفال

(DQ Institute, 2023) أن ما يقارب 70% من الأطفال عالمياً يتعرضون لأحد أشكال المخاطر الإلكترونية، مثل التنمر الإلكتروني، أو الاحتيال، أو المحتوى غير اللائق. كما أن الأطفال في المملكة يتمتعون بنسبة وصول عالية للإنترنت تجاوزت 90% وفق تقارير اليونيسف وهيئة الإحصاء السعودية (2024) ما يزيد من احتمالية التعرض للمخاطر النفسية والسلوكية الناتجة عن الاستخدام المفرط أو غير الآمن، بل والتعرض للمشاكل الصحية والاجتماعية.





أدوار مجتمعية

ينتقل الطفل من عالمه الصغير إلى مجتمع أكبر يضم الأقران والمدرسة، وتعد المدرسة أحد الروافد المجتمعية التي يقضي فيها الطفل سنوات التشكيل من خلال اختلاطه وتواصله مع زملائه، والتأثر والتأثير المتبادل معهم. حيث تتكامل أدوار الأسرة والمؤسسات التعليمية لحمايته، وتوفير بيئة آمنة له وقوانين داعمة.

وقد أطلقت وزارة التعليم عدداً من البرامج التوعوية التي تهدف من خلالها لبناء شخصية الطفل، ونفذت برامج للتثقيف المنزلي للأمن والطفل. واعتماد برامج لمكافحة التنمر وخفض العنف المدرسي بكافة أشكاله والذي قد يكون أحد مصادر الفضاء السيبراني، كما تقيم المعارض والجلسات الإرشادية والتوعوية الخاصة بالتحديات السيبرانية امتداداً لنهج حكومة المملكة في حفظ حقوق الإنسان.

التحدي السيبراني المستمر

ويجسدُ الفضاء السيبراني تحدياً مستمراً للأسر ومنظمات الدعم المجتمعي لحماية الأطفال من المخاطر المتعددة للبيئة الرقمية الأمر الذي يوجب تطوير آليات الحماية والرمز لمكافحة هذه التحديات التي تحيق بالأطفال من خلال التوعية والتعليم، وتعزيز التعاون بين الأسر والمؤسسات لحماية الأطفال رقمياً. ويشمل ذلك توعية الأطفال بالمخاطر التقنية مثل التنمر الإلكتروني والاستغلال، كما يقع على عاتق المجتمع تشجيع ثقافة السلامة السيبرانية. لا عن طريق المنع بل عن طريق تطوير الثقافة الرقمية لأطفالنا، وتعليمهم كيفية الحفاظ على خصوصيتهم وبياناتهم الشخصية، وتوسيع المناقشات معهم، وتشجيعهم على تبادل الأفكار والإفصاح حول ما يجدونه غير مناسب، الى جانب تعزيز الرقابة الأبوية.

خط الدفاع المتماسك

لقد نجح "مؤشر حماية الطفل في الفضاء السيبراني" الذي جاء في إطار المبادرة العالمية لسمو ولي العهد، في بناء خط دفاع قوي لفضاء سيبراني أكثر أماناً للأطفال، وفي تطوير مهارات السلامة السيبرانية لما يزيد على 16 مليون مستفيد، ودعم تطبيق أطر عمل للاستجابة للتهديدات السيبرانية في أكثر من 50 دولة. ونجح المؤشر العالمي ليس في قياس مستوى الأمان للأطفال في البيئة الرقمية فحسب، بل وفي مساعدة الدول والمؤسسات على تطوير سياسات وبرامج وقائية لحماية الصغار من التنمر الإلكتروني، والابتزاز، والمحتوى الضار، والاحتيال، وغيرها من التهديدات المتنامية مع توسع استخدام التقنية.





تعليم الطفولة المبكرة والأمن السيبراني في المملكة

وزارة التعليم-وكالة الطفولة المبكرة

تؤكدُ المملكة العربية السعودية بأن حماية الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة هي أساس بناء إنسان متمكن، قادر على الإسهام في نهضة وطنه. ومن هذا المنطلق، تبذل وزارة التعليم جهوداً واسعة لضمان حقوق الطفل التعليمية، والصحية، والنفسية، والرقمية، بما يعكس التزام الدولة برؤية 2030 التي تضع جودة الحياة، والتعليم المبكر، والتمكين الرقمي أولوية وطنية. وتبرز هذه الجهود في السياسات والمبادرات التي تعززُ وصول الطفل إلى تعليم جيد منصف وشامل، مع حماية شاملة في البيئة المادية والرقمية.

مبادرات نوعية

وقد أطلقت وزارة التعليم حزمة من المبادرات النوعية والرأسمالية لتعزيز حقوق الطفل التعليمية، ومنها: التوسع في رياض الأطفال والحضانات ورفع نسبة الالتحاق لتصل إلى 90% عام 2030، وتطوير اشتراطات الحضانة ورياض الأطفال بما ينسجم مع المعايير الدولية، والتوسع في التعليم المشترك، وتعزيز مبادرات الطفولة المبكرة التي توفر بيئة تعليمية عالية الجودة، كما وفرت الوزارة خيارات تعليمية متنوعة تعزز العدالة وتكافؤ الفرص، مثل منصة روضتي، والروضة الافتراضية، وقناة روضتي التعليمية، التي صُممت لتقديم محتوى تربوي آمن، شامل، ومناسب للنمو المعرفي للأطفال.



بيئة تعليمية آمنة

وفي إطار بناء بيئة تعليمية آمنة، عملت الوزارة على تجويد بيئات التعلم باستخدام مقياس الإيكرز، وإطلاق برامج السلامة الشخصية لحماية الطفل من الإيذاء بالتعاون مع اليونيسيف الأجنحة، وإعداد معايير التعلم المبكر النمائية للحضانة ورياض الأطفال، بالإضافة إلى المنهج الوطني الحديث الذي يركز على بناء الهوية والقيم وتعزيز حب التعلم لدى الطفل. وتدعم هذه الجهود الضوابط التنظيمية لمرحلتين (الحضانة ورياض الأطفال)، التي تؤكد على أهمية قيام المنشآت التربوية بتوعية الأسرة والطفل بسياسة الاستخدام الآمن للإنترنت عند تفعيل التعليم عن بُعد، ضماناً لممارسات رقمية آمنة ومسؤولة. كما يشمل ذلك حرص الوزارة على جاهزية المنصات الرقمية التعليمية بمعايير حماية عالية ومحتوى آمن بما يدعم توفير بيئة رقمية تعليمية موثوقة.

حماية الطفل في الفضاء الرقمي

ومع التحول الرقمي المتسارع، أصبح الأمن السيبراني جزءاً أساسياً من مفهوم حماية الطفل. فالأطفال اليوم يتعرضون لمحتوى رقمي متنوع عبر المنصات والتطبيقات والأجهزة الذكية، ما يستدعي حماية دقيقة لهويتهم الرقمية وخصوصيتهم، والحد من مخاطر التنمر الإلكتروني والاستغلال والمحتوى غير المناسب وفق الأنظمة ذات العلاقة.

مسؤولية مشتركة

إن حماية الطفل في العالم الرقمي ليست مسؤولية جهة واحدة، بل هي مسؤولية عدة جهات، من ضمنها وزارة التعليم وذلك بالتعاون مع الأسرة، المجتمع، والجهات الوطنية ذات العلاقة. وبفضل هذا التكامل، تسعى المملكة إلى بناء جيل واعٍ رقمياً، ينمو في بيئة آمنة، ويتفاعل مع العالم الرقمي بثقة ومسؤولية، ليكون عنصراً فاعلاً في مستقبل المملكة المزدهر.

الزُّجُّ بالأطفال في حوارات لا تتناسب مع أعمارهم غرامته 500 ألف ريال

إدريس نور



عقوبات صارمة

إن النتائج المترتبة لاستغلال الأطفال على وسائل التواصل الاجتماعي خطيرة، ولا تهاون فيها، كما أكد ذلك نظام حماية الطفل واللائحة التنفيذية له في المادة الثالثة من النظام، ومن المهم أن يعي الناشطون في هذا المجال أن ثمة عقوبات صارمة بانتظار منتهكي خصوصية الأطفال واستغلالهم لأغراض التسويق التجاري والإعلاني بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على 500 ألف ريال، أو بإحدى العقوبتين لمن يمس خصوصية الأطفال عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها، حيث لا تقل عقوبة السجن أو الغرامة عن نصف حدها الأعلى إذا اقترنت الجريمة بالتغريب بالقُطْر ومن في حكمهم، واستغلالهم.

يحتشدُ العالم السبيرياني بالعديد من الأنشطة المختلفة، وبات الأطفال يقتسمون جزءاً من هذا العالم حتى وإن كان الثمن هو الاعتداء على عفويتهم، وانتهاك خصوصيتهم، لقد كفلت أنظمة المملكة للطفل الحق في حمايته من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً، أو أن يمثل إعاقة لتعليمه، أو أن يكون ضاراً بصحته، أو بنموه البدني، أو العقلي، أو المعنوي، أو الاجتماعي، ووضعت حدوداً صارمة لحمايته من مشاهد الابتذال، والإغواء، وتقليد تصرفات الكبار التي يُجبر الطفل على القيام بها.

استغلال الأطفال في وسائل التواصل

إن الحق في الخصوصية وأمن المعلومات أحد الحقوق الأساسية للإنسان، وهو ما يعني أن لكل شخص حياته الخاصة بما في ذلك الأطفال. ومع تطور التقنيات الإلكترونية ووسائل الاتصالات وتنامي استخداماتها، أصبحت المعلومات الشخصية، متداولة على تلك الوسائط، مما يجعلها عرضة للاعتداء من قبل الآخرين. فكان لابد من الالتزام بحقوق الطفل التي حددتها الأنظمة في المملكة، وتعزيز الرقابة لحمايتها من أي انتهاكات قد تتعرض لها داخل محيط الأسرة أو خارجه، كما أن كل التعديلات التي تحدث في هذا الإطار يجب أن تواجه بصرامة ومن بينها ظاهرة استغلال الأطفال في وسائل التواصل الاجتماعي، والزج بهم في حوارات لا تتناسب مع أعمارهم، بحسبانها انتهاكات جسيمة تهدد حياة الطفل النفسية والسلوكية. وهاهي مبادرة سمو ولي العهد تتخذ موقعها الداعم والمؤثر لحماية الأطفال في العالم السبيرياني وكبح التهديدات التي تستهدف براءتهم أثناء استخدامهم لشبكة الإنترنت.

فروع الهيئة بمناطق المملكة تحتفل باليوم العالمي للطفل

الأركان التعريفية والتوعوية وتوزيع المنشورات وتقديم المحاضرات والبرامج التفاعلية في المدارس والمستشفيات ورياض الأطفال والأماكن العامة.

وتستهدف هذه الفعاليات إبراز حقوق الطفل في التعليم والرعاية والحماية من الإيذاء ومكافحة الاتجار بالأشخاص بالإضافة إلى تعريف الأطفال بأنظمة حقوق الطفل في المملكة. والجهود الحكومية المبذولة لحمايته، وما قامت به المملكة في هذا الشأن لحماية الطفولة.

تفاعل أسري

وتحتفل هذه الفعاليات بحضور أسري ومجتمعي كبير، وتفاعل مميز من الأطفال من خلال مشاركتهم في المسابقات والألعاب والأنشطة الترفيهية والتعليمية التي تمزج بين المرح والتوعية من خلال توزيع المطويات والمواد الإعلامية، كما يتم استعراض فيديوهات الهيئة التي تتعلق بحقوق الطفل.

تشارك هيئة حقوق الإنسان وفروعها العالم الاحتفال باليوم العالمي للطفل في مناطق مختلفة من المملكة، ويتم الاحتفال بهذا اليوم الذي يصادف الـ 20 من نوفمبر من كل عام بمناسبة مهمة لتذكير العالم بحقوق الطفل الأساسية، وتسليط الضوء على قضاياهم، وتعزيز الحماية والرعاية لهم، وضمان حصولهم على الحقوق التي أقرتها الأنظمة الوطنية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها المملكة. كما أن الفعاليات المتنوعة التي تترافق مع هذا اليوم تهدف لزيادة الوعي بقضاياهم، والتركيز على ضرورة العمل نحو عالم يضمن فيه الأطفال الأمن والمحبة والسلام.

11 فرعاً

وتعمل فروع الهيئة على مستوى "إحدى عشرة منطقة" على تنظيم فعاليات بمشاركة بعض الجهات الرسمية والمؤسسات الأهلية، بالإضافة إلى إقامة أنشطة توعوية لتعزيز حقوق الطفل من خلال





